# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

---

**المساهمة الفكرية للأستاذ "كمال بداري"**
**وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموضوع حول:**

**"دور التعليم العالي ومكانته في مسار التحول نحو اقتصاد صاعد"**

**بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2025ـ2026**

**جامعة تيسمسيلت: الإثنين 22 سبتمبر 2025**

# " دور التعليم العالي ومكانته في مسار التحول نحو اقتصاد صاعد "

كما جرت العادة، يُخصَّص في كل دخول جامعي موضوع معين لتسليط الضوء عليه. ويشرفني، هذه السنة، أن أعرض عليكم موضوعاً يبرز دور قطاعنا وانخراطه المباشر في عمليات التنمية وبناء اقتصاد واعد، في هذه الساحة الدولية الكبرى أين تعتمد صورة أي بلد بشكل أساسي على التوازنات الجيوسياسية التي تتغير وفقاً للمصالح وموازين القوى الآنية.

وبالنسبة لبلدنا، فهو تارةً حليف استراتيجي، وتارة شريك طاقوي، أو كصوت مميز للجنوب العالمي، وأحيانا كفاعل متحفظ (غير بارز)، غير أنه يحتل مكانة محورية في القراءات الجيوسياسية السائدة؛ فهو لا يرتبط ارتباطا مباشرا بأي شبكة نفوذ بعينها، ولا هو بمنأى عن منطق التحالفات. بل يتطور بطريقته الخاصة وفق نسق سيادي، يتسم بإرادة الاستقلالية التي تظل ثابتة في تاريخه. والدليل أن السياسات الاقتصادية، والصناعية، والاجتماعية، والتعليمية والابتكارية المنتهجة في السنوات الأخيرة، أظهرت نمواً مستداماً وصموداً أمام الاضطرابات الإقليمية والعالمية.

أما فيما يخص مجالنا، أي التعليم العالي والبحث العلمي، فإنه يشكل أحد أهم الروافع لهذه الديناميكية التنموية، ويجسّد عملياً أحد الآليات الاستراتيجية للبلاد من أجل تحويل اقتصادنا تدريجياً إلى اقتصاد واعد.

***قد لا يكون من غير المفيد أن نتساءل حول أهمية تصنيف بلد ما كاقتصاد صاعد، وما هي تبعات ذلك.***

بادئ ذي بدء، وكما جرى الاصطلاح على تعريفه، فإن "البلد ذو الاقتصاد الصاعد هو ذلك الذي يعيش في مرحلة انتقالية بين كونه بلدا ناميا وبلدا متقدما". أي أنه بلد منفتح، في طور التصنيع، ذو نمو اقتصادي سريع، لكنه لم يبلغ بعد معايير الدول المتقدمة من حيث مستوى المعيشة والاستقرار والبنى التحتية.

وقد وضعت العلوم السياسية عدة معايير للاعتراف ببروز اقتصاد صاعد، مثل النمو الاقتصادي السريع، وتطور القطاع الصناعي (التصنيع)، وتطوير البنى التحتية، وجاذبية الاستثمارات الأجنبية، والديناميكية الديموغرافية... فالاقتصاد الصاعد يعزز الصادرات والابتكار... ويحسن مستوى معيشة السكان.

غير أنه لا يخلو الأمر من تبعات، إذ يتعين على البلد مواجهة تحديات كبرى تتطلب استراتيجيات حذرة لتفادي الاختلالات أو الأزمات، مثل الاعتماد المفرط على الاستثمارات الأجنبية.

***ولكن هل من الضروري أن نتساءل حول طبيعة الاقتصاد الجزائري: هل هو اقتصاد واعد؟***

بالنظر إلى المعايير المذكورة سابقاً، دعونا نستعرض بعض الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء والهيئات الدولية:

1. تعرف الجزائر ديناميكية اقتصادية إيجابية، تتجلى في الزيادة المنتظمة للأجور والتحكم في معدلات التضخم.

2. النمو الاقتصادي قويّ منذ 2020: حيث بلغ الناتج الداخلي الخام 3.8% سنة 2021، و3.6% سنة 2022، و4.1% سنة 2023، و4.8% في 2024 (المصدر: البنك العالمي).

3. الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر هو الأعلى في المغرب العربي، حيث بلغ 5130 دولار سنة 2024.

4. تطمح الجزائر لتحقيق ناتج داخلي خام بقيمة 400 مليار دولار بحلول 2027، وهو هدف تعتبره السلطات العليا ممكناً.

5. الاستثمارات، خصوصاً في قطاع الصناعة والبنى التحتية، تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

6. يعدّ التعليم العالي الجزائري من الأكثر تطوراً في إفريقيا بشبكة جامعية واسعة ومتنوعة.

7. يتم استقبال عدد قياسي من الناجحين الجدد في البكالوريا سنوياً، دون أن يواجه القطاع صعوبات كبيرة في التأطير.

إضافة إلى ذلك، تبذل الجزائر جهوداً كبيرة لتنويع اقتصادها وتقليص اعتمادها على المحروقات، مع استهداف أهداف طموحة للنمو.

كل هذه المعطيات تؤكد صلابة اقتصاد البلاد وتضعه ضمن خانة الاقتصادات الصاعدة، رغم بعض النقائص المؤقتة، خاصة على مستوى الإدارة والنظام البنكي.

وقد صنف البنك العالمي الجزائر ضمن فئة الاقتصادات ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط، ووضعها في نفس الفئة التي تضم البرازيل، والصين، وجنوب إفريقيا، وهي دول صاعدة ذات اقتصادات متنوعة وتظهر ديناميكيات قوية للنمو.

***وعليه، فلنطرح سؤالاً: كيف يساهم التعليم العالي في بناء اقتصاد ناشئ؟***

التعليم العالي لا يقوم بدور الإنتاج المادي المباشر، بل يتمثل دوره في بناء المعارف والمهارات والتفكير الضروري للابتكار والتقدم والتحوّل المستدام للمجتمع.

فالجامعة الجزائرية، بصفتها جامعة مواطِنة، تؤدي دوراً مركزياً في تعزيز متانة اقتصادنا عبر عدة آليات من بينها: تكوين رأس المال البشري ومواءمة التكوينات مع سوق العمل، إنتاج ونقل المعارف، ترقية المقاولاتية، التنمية الإقليمية، نشر ثقافة الابتكار...

دعونا، فيما يلي، نتفحص بإيجاز أهم هذه الروافع:

1. ***تكوين رأس المال البشري ومواءمة التكوينات مع متطلبات سوق العمل:***

* يكوّن التعليم العالي سنوياً حوالي 350 ألف خريج (ليسانس، ماستر، مهندسين، دكتوراه، أساتذة في مختلف

أطوار التعليم).

* أعدّت الوزارة الإطار الجزائري للمؤهلات لمواءمة التكوينات مع متطلبات سوق العمل، وسيتم تفعيله قريباً.

* هذا الجهد سيُستكمل بالتكوين المستمر وتثمين الكفاءات المكتسبة من الخبرة.

2. ***إنتاج ونقل المعارف:***

* تمّ وضع آليات في جميع مؤسسات التعليم العالي عبر الوطن، وذلك بهدف نقل المعارف الناتجة عن نشاطات البحث. وتتجسد هذه الآليات من خلال انشاء مكاتب دراسات، مؤسسات اقتصادية فرعية (spin-off) للجامعة.

* وفي ذات السياق، تمّ تسجيل عدد معتبر من براءات الاختراع لدى الهيئات المختصة.

3. ***ترقية المقاولاتية:***

* إحداث حاضنات، مجمعات خاصة بالمؤسسات الناشئة، التكوين في مجال خلق مؤسسات اقتصادية داخل الجامعة، مرافقة الباحثين والطلبة حاملي المشاريع الابتكارية، دور الذكاء الاصطناعي...

* هذه المبادرات تشجع بروز مؤسسات ناشئة ومؤسسات مصغرة، والتي تشكّل محركات حقيقية للنمو.

4. ***تطوير النظم البيئية الإقليمية:***

* فتح ملحقات في العلوم الطبية منتشرة في مختلف مناطق الوطن، للقضاء على مركزية هذا التكوين المطلوب بكثافة من طرف الطلبة.

* التخطيط لإنشاء مدارس دكتورالية موضوعاتية جهوية وأقطاب بحثية إقليمية.

5. ***المساهمة الاقتصادية المباشرة:***

* يضم القطاع نحو 120 ألف عامل، الأمر الذي يجعله في المرتبة الثانية بعد قطاع التربية الوطنية، من حيث التشغيلية. ويساعد هذا الرصيد الضخم على تعزيز الأنشطة الاقتصادية من خلال الأجور والضرائب والخدمات المقدمة للمجتمع والاستهلاك والاستثمار...

6. ***نشر ثقافة الابتكار:***

* الجامعة الجزائرية، التي ترتكز على التكوين والبحث والمقاولاتية من أجل نقل وتثمين نتائج البحث، تعزز التنافسية الاقتصادية والانفتاح الثقافي، وكذا تنمية القدرة على التكيّف مع بيئة العولمة.

***وفي الختام؛***

إن التحوّل الذي عرفه قطاع التعليم العالي، وفق توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، جعله اليوم أداة رئيسية لترسيخ اقتصاد واعد، ما يمنحنا زخماً أكبر للمستقبل.

وفي هذا الإطار، أشجعكم على التفكير في تنظيم وتحفيز الابتكار داخل الجامعة عبر إحداث جسور للتعاون بين مختلف التخصصات؛ مثل:

* تفاعل بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والتكنولوجيا (مشاريع رقمية، منصات تحليل البيانات النصية...). حيث يتعاون طلبة التاريخ واللسانيات والاعلام الآلي والفنون من أجل ابتكار تطبيقات جديدة لحفظ التراث الرقمي، وحتى منصات رقمية لتحليل البيانات النصية في مختلف المجالات...

* تحالفات حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والرقمنة، أين يستطيع طلبة الفلسفة والحقوق والإعلام الآلي وعلم الاجتماع تحليل الآثار الاجتماعية والقانونية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الحديثة.

* تحالفات في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية والتنمية المحلية. حيث يعمل طلبة الفلاحة والاقتصاد والطب والتغذية على قضايا تتعلق بالإدارة المستدامة للموارد، أو الابتكار في مجال التحوّل الغذائي.

* مبادرات ريادية، حيث يتعاون طلبة الإدارة والاقتصاد والإعلام الآلي، من أجل خلق مؤسسات ناشئة ذات أثر اجتماعي (الصحة، البيئة، التعليم...).

* تحالفات بين الطاقات المتجددة والبيئة. وذلك من خلال تشديع التعاون بين طلبة الكيمياء والبيولوجيا والاقتصاد من أجل ابتكار حلول ذكية أكثر استدامة (مواد قابلة للتحلل، الطاقة الشمسية الذكية، إدارة النفايات، إدارة المياه...).

إن خلق هذا التعاون سيمكّن من بروز مشاريع متعددة الاختصاصات داخل المسارات البيداغوجية، وستساعد في تكوين طلبة مبدعين، كما ستلعب دورا محوريا في ترسيخ تعليم عالٍ يتماشى مع تطلعات الأمة.

ختاما؛ إن بروز اقتصادنا لا يُقاس فقط بمنحنيات النمو أو بمؤشرات البورصة، بل كذلك بالمرونة، والسيادة السياسية، والرؤية الاستراتيجية.

فالجزائر لا تحتاج إلى أن يعيد الآخرون تعريفها، بل تعيد تعريف نفسها بنفسها في خضم صمت التحولات والإصلاحات الاقتصادية، وتمضي قُدما أحياناً عكس النماذج المفروضة، وغالباً بعيداً عن الضجيج الإعلامي، ولكن بقدر من التقدم والثبات الذي يفرض الاحترام. تلك هي الجزائر الجديدة التي رسمها ملامحها السيد رئيس الجمهورية.

**أتمنى لجميع فواعل الأسرة الجامعية سنة جامعية 2026/2025 سعيدة وموفقة.**

**تحيا الجزائر.**

**الأستاذ كمال بداري**

**وزير التعليم العالي والبحث العلمي**